

Distr.: General
9 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

تجنب أزمات الديون وإدارتها

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، في الدوحة، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

- ١- أطلقت عملية إقرار وتنفيذ مجموعة من المبادئ الدولية المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين في حلقة النقاش المتعلقة بتجنب أزمات الديون وإدارتها.
- ٢- واتفق المحاورون والمشاركون على أن المبادئ المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين تهدف إلى الحد من تواتر أزمات الديون ومن حدتها. وقد تسبب عدم وجود قواعد ولوائح متفق عليها عالمياً لتوجيه عملية التمويل السيادي في حدوث عدد كبير من حالات الاقتراض السيادي غير المسؤول والإقراض السيادي غير المسؤول لبلدان ذات سيادة. والغرض من المبادئ هو سد هذه الفجوة باستحداث مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية التي تشجع ممارسات الإقراض والاقتراض السيادية المسؤولة وتعززها.
- ٣- وأعرب كبار الموظفين الحكوميين الذين شاركوا في الاجتماع عن تأييدهم للمبادئ بالإجماع، ذلك أن جعل عملية التمويل أكثر مسؤولية سيسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وقد أقر مشروع المبادئ في أيار/مايو ٢٠١٢ عقب مناقشات اتسمت بالشفافية والشمول والتعددية جرت في إطار اجتماعات فريق الخبراء العامل المعني بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، التي شاركت فيها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ونادي باريس بصفة مراقب. وأجرت أمانة الأونكتاد منذ ذلك الحين، إلى جانب

شركاء إقليميين ووطنيين، سلسلة مشاورات ثنائية وإقليمية مع خبراء وحكومات أكثر من ٦٠ بلداً، أسفرت عن إجراء تنقيحات عديدة لمشروع المبادئ.

٤- كما ناقش الاجتماع قضية تنفيذ المبادئ. ونظراً للطبيعة غير الملزمة والطوعية لهذه المبادئ، فقد جرى التداول بشأن سلسلة عريضة من الخيارات المؤسسية والسياسية والتعاقدية لتعزيز تنفيذها. وقد شدّد الاجتماع على طابعها الطوعي، وكذلك على الصلات بين تجنب أزمات الديون والحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

٥- ومن بين التحديات التي تواجهها جهود تجنب أزمات الديون السيادية وإدارتها الفجوة القانونية الملحوظة في عملية التمويل السيادي على الصعيد العالمي. وينبغي للبلدان النامية الاستدانة بصورة أكبر لتعزيز زيادة النمو وتحسينه. وتهدف مبادئ الأونكتاد إلى تشجيع الديون التي تسهم في تحقيق النمو وإلى تيسير التمويل السيادي للبلدان النامية على نحو مستدام. وتعتبر هذه المبادئ استشرافية وشاملة ومستندة إلى توافق آراء، ومحققة لتوازن بين السيادة وتجنب الأزمات. ورغم أن بعض البلدان تتبع هذه المبادئ بالفعل، فإن مبادرة الأونكتاد تمثل نشوء مجموعة من المبادئ على الصعيد الدولي.

٦- ويمكن أن تشجع هذه المبادئ على حدوث تغييرات في سلوك الجهات الدائنة والمدينة على حد سواء. وتشمل القضايا المشتركة بين الطرفين مشاكل الوكالات، وفوائد الإدارة الرشيدة للديون، وفهم الجهات المقترضة للمنتج المالي المتعاقد عليه. بيد أنه تظل هناك تحديات في تحويل المبادئ إلى أفعال وقبول الدول والمؤسسات المالية الدولية هذه المبادئ. ومن الضروري أيضاً، في هذا السياق، اتخاذ تدابير وقائية - بإدارة الديون بصورة أكفأ - لتلافي التراكم المفرط للديون، ووضع إجراءات مؤسسية.

٧- أما فيما يتعلق بالطبيعة غير الملزمة والطوعية لهذه المبادئ، فهناك سلسلة عريضة من الخيارات المؤسسية والسياسية والتعاقدية متاحة لتعزيز تنفيذها. وحتى إن أُدمجت المبادئ في معاهدة، فسيظل تنفيذها قضية قائمة. ومن ثم، يلزم وضع حوافز من أجل تقديم المعلومات، وتعزيز المنافسة في ما بين البلدان في تنفيذ هذه المبادئ. وينبغي أن تكون المبادئ وسيلة، لا غاية.